المنع الصوتي في الوقف

الكلمات المفتاحية: الصوت، المنع، الوقف

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

م.م. حنان محمود حسين أ.د.عثمان رحمن حميد

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

dr.moh7777@gmail.com Dr.othman1@yahoo.com.

الملخص

المنع ظاهرة صوتية وجدت في أغلب المباحث الصوتية، فقد منع الأصواتيون قديما وحديثًا بعض القضايا الصوتية لمخالفتها القاعدة المتبعة، أو لثقلها أو لتعذرها، من ذلك المنع في الوقف، فالوقف يمتنع في مواطن ولا سيما في وسط الكلمة، وفي حركة التقاء الساكنين، ومنع الرَّوم والإشمام في ميم الجمع وهاء التأنيث وهاء الضمير.

المقدمة

الحمد لله مستحق حمده، نحمده حمدًا يليق بجلال الذات وكمال الصفات، والصلاة والسلام على شمس الدجى وقمر الليالي الحالكات وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم من الثقات.

أما بعدُ: فقد كانت جهود النحويين واللغويين وعلماء التجويد ثرية في بيان خصائص النظام الصوتي للغة العربية، وسبر أغواره فجاءت دراساتهم الصوتية دقيقة متقنة، وقد تنبهت الباحثة على ظاهرة المنع بوصفها ظاهرة صوتية تتكرر في عدة موضوعات صوتية، مما كان سببا في كتابة هذا البحث الذي حاولت فيه أن أتتبع موانع الوقف في الأداء، وأقصد بذلك هيئات الوقف التي تعتمد على أسس صوتية، وقد استبعدت مواضع الوقف التي تبنى على أسس نحوية دلالية فهي خارج تخصص البحث.

وقد بدأت البحث بتوطئة وضحت فيها مفهوم المنع في الدراسة الصوتية، وبعدها تناولت المنع في الوقف، فعرّفت الوقف ثم ذكرت هيئاته وهي: الوقف بالسكون و الوقف بالرَّوم والوقف بالإشمام.

وبعدها شرعت بالحديث عن مواضع المنع في الوقف ، وقد ضم نقاطًا، وهي : منع الوقف في وسط الكلمة وعلى الحركة في نهاية الكلمة والحركة العارضة، ومنع الرَّوم والإشمام في ميم الجمع، ومنع الرَّوم والإشمام في هاء التأنيث وهاء الضمير ،ومنع الروم والإشمام في الحركة العارضة .

وبعد ذلك خُتم البحث ببعض النتائج يعقبها ثبت المصادر والمراجع.

توطئة :

قبل الحديث عن موانع تأثير الحركات سأذكر باختصار مفهوم المنع ، فالمنع في اللّغة خلاف الإعطاء[١]، والمنع هو: ما كانَ حائلًا بين الرجل وإرادته[٢].

والمنع: ((تحجير الشيء، مَنَعَهُ يَمْنَعَهُ مَنْعًا ومنّعه فامتنع منهُ وتمنّع رجلٌ مَنُوعٌ، مانعٌ ومنّاع: ضنين ممسك))[٣].

قال الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ): ((ويُقال أيضًا: مَنَعهُ من كذا، وعن كذا، ويُقال: مَنَعَهُ من حَقِّهِ، ومَنَعَ حَقَّه منهُ؛ لأَنَّهُ حَقَّه منهُ؛ لأَنَّهُ يكون بمعنى الحيلُولة بينهما))[٤].

وقد وردت معاني أُخرى عند دوزي، يمكن أَنْ نوجزها على نحو مِمَّا يأتي[٥]:

١. بمعنى الرفض.

٢. بمعنى تعذّر حصول الشيء، ومنه موضع متعذر بلوغه؛ فهو ممتنع.

٣. بمعنى الأمر المستحيل.

أَمّا اصطلاحًا فلا يوجد تعريف للمنع في الدّراسة الصوتية، ويمكن للباحثة أَنْ تصوغ تعريفًا على غرار المعاني المذكورة آنفًا، فتقول: هو حكم صوتي يُراد به رفضُ كُلّ ما يخل بمقتضيات الأصوات إنتاجًا، ونطقًا، وتركيبًا، إما لعدم تحقيق الصوت، وإما لتعذره، وإما لاستثقاله؛ مِمَّا يكون ممتنعًا.

فالمنع في الأصوات يكون في جزئيات كثيرة ابتداء من أعضاء آلة النطق؛ بوصفها آلة الإنتاج الصوتي، وفي المخرج، والصفة، والتركيب، وفي ظواهر صوتية أخرى.

أما ألفاظ المنع فكثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر: امتنع ومشتقاتها و لا يجوز غير جائز، لا يأتلف ومحال، ومرفوض، وخطأ، ولحن، واحذر وغيرها من المصطلحات.

وستحاول استقصاء بعض مواضع المنع في الوقف.

الوقف:((قطع الكلمة عَمَّا بعدها إنْ كانَ بعدها شيء))[٦]، وعند المكودي (ت٨٠٧هـ) هو: ((قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياري))[٧]، وعند عبدالدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) ((قطع الكلمة عَمَّا بعدها بسكتة طويلة)) [٨].

فالوقف هو حذف الحركة في آخر الكلمة، وما يترتب عليها من أحكام صوتية تلقي بظلالها على المعنى.

ويذكر علماء التجويد أَنَّ للوقف حالتين، هما[٩]:

١. معرفة ما يوقف عليه.

٢. كيفية الوقف.

قال الدكتور غانم قدوري الحمد: ((والحالة الأولى، وهي معرفة مواضع الوقف، تتبني على أسس نّحويّة أو دلالية؛ ولهذا كانت موضع عناية اللغويين والنحويين خاصة، والحالة الثانية، وهي معرفة هيئات الوقف، تتبني على أسس صوتية، وكانت موضع عناية الصرفيين من علماء العربيّة خاصة وعلماء التجويد))[١٠].

وسيعنى البحث بهيئات الوقف؛ لأَنَّها موضع الدراسة، ويمكن أَنْ نقدم لهيئات الوقف مِمَّا ورد في مؤلفات علماء العربيّة والتجويد على نحو مِمَّا يأتي:

١. **الوقف بالسكون:**

تحذف الحركة في آخر اللفظة، ويوضع السكون إشارة لحذفها، قال أبو جعفر ابن الباذش(ت٥٤٠هـ): ((الحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلَّا ساكنًا؛ لأَنَّ الوقف أوّل السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويَسْكُن))[١١]، والسكون((هوالأصل، والأغلب الأكثر؛ لأَنَّهُ سَلْب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة)) [١٢].

قال الرضي الاستراباذي(٦٨٦هـ): ((والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الرَّوم، والإشمام، والتضعيف، والنقل... وإنْ كانَ آخر الكلمة ساكنًا؛ فقد كفيت مؤونة الإسكان، نحو: كَمْ، ومَنْ؛ فلا يكون معه وجه من وجود الوقف، بل تقف بالسكون فقط)) [١٣].

وقد ضبط علماء التجويد الوقف بالسكون في الأداء؛ إذ نجد ذائقة ابن الطحان(ت٥٦١هـ) حاضرة في التمييز بين نوعين من أنواع السكون، السكون الحيُّ: ((هو

الذي يتهيأ لَهُ العضو ويأخذُهُ؛ فيُسمعُ قرْعَهُ به، مثل: (حُكْم)، و(غَيْر)، فأنت تجد (الكاف) و(الياء) ظاهرتي الجسم والقرع؛ لإعمال العضو فيهما)) [١٤].

والسكون الميت، ويكون في حروف المدّ واللين؛ ((وذلك أَنَّهُ غير جارٍ على عُضوٍ، ولا حاصل في حيِّز، إنَّما يصير الفم لصوتيهما كالأنبوب، وهما إذا انفتح ما قبلهما كسائر الحروف فسكونهما حيٌّ بسكونها، إلَّا أَنَّ السكون الحي يتفاضل بمقتضى طبع الحرف من القوّة وتمكنه منها)) [١٥]؛ فقد قال عن ضبطه في الأداء: ((فواجب على القارئ أَنْ يعتمد عليه اعتمادًا يُظهر صيغَتَهُ، ويُبرز حليتَهُ، فإنَّ وصله بغيرهِ بَيّنهُ بما يُحقِّقُ لَهُ من صفاته القائمة بذاته، غير قطع مُسرفٍ، ولا فَصْلٍ مُتَعَسَّفٍ، سوى ما يحكمُ به طبيعته من احتباس العُضو لإظهار قرعة، فإنْ وقفَ عليه بَيَّنَهُ أيضًا بما يجب لَهُ من صفاته القائمة بذاته، المعينة على حياتِهِ، الشهادة للقارئ، الإحسان، والإجادة، والإتقان))[١٦].

٢. الوقف بالرَّوم:

عرّفه الداني(ت٤٤٤هـ) بأَنَّهُ: ((تضعيف الصوت بالحركة حتّى يذهب معظمها، فيُسمع لها صويتٌ خفيٌّ يُدرك معرفته الأعمى بحاسّة سمعه))[١٧].

وعند أبي جعفر الباذش ((أَنْ تُضِعف الصوت؛ فلا تُشبع ما ترُومه))[١٨].

قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): ((وأَمَّا الرَّوم فصوت ضعيف، كأَنَّكَ تروم الحركة، ولا تُتِمّها، وتختلسها اختلاسًا، وذلك يدركه الأعمى والبصير؛ لأَنَّ فيه صوتًا يكاد الحرف يكون به متحركًا)) [١٩].

فالرَّوم في حقيقته هو حذف شيء من الحركة عند الوقوف عليها، قال مكي القيسي(ت٤٣٧هـ): ((فالرَّوم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة يسمعها الأعمى... والوقف بروم الحركة، أَنَّك إذا وقفت على الحركة تولّدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالرَّوم لم يتولّد منهُ شيء))[٢٠].

ويكون الرَّوم عند القُرّاء في المضموم والمكسور فقط، قال الداني عن ذلك: ((ويُستعمل في الحركات الثلاث، إلَّا أَنَّ عادة القراء أَنْ لا يرُوموا المنصوب ولا المفتوح لخفتهما، وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما، فيبدو الإشباع لذلك))[٢١].

ويرى النَّحويّون أَنَّ الرَّوم يكون في المرفوع، والمنصوب، والمجرور؛ أي في الحركات الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة[٢٢].

قال الرضي الاستراباذي: ((وهو في المفتوح قليل، إذا كانَ المفتوح منونًا، نحو: زيدًا ورجلًا، فلا خلاف أَنَّهُ لا يجوز فيه الرَّوم إِلَّا على لغة ربيعة القليلة... وإذا لم يكن منونًا، نحو: رأيت الرجل وأحمد، فمذهب الفَرَّاء من النّحاة أَنَّهُ يجوز روم الفتح فيه؛ لأَنَّ الفتح لا جزء لَهُ؛ لخفته، وجزؤه كُلّه، وعند سيبويه[٢٣] وغيره من النحاة يجوز فيه الرَّوم كما في المرفوع والمجرور))[٢٤].

ويبدو أَنَّ هناك خلافًا بين القُرّاء والنحويين في وجود الرَّوم في الفتحة، وترى الباحثة صواب مذهب القُرّاء وأهل التجويد؛ لأَنَّ التجربة الذاتية تؤكد عدم إمكانية اجتزاء الفتحة وحذف بعضها.

٣ الوقف بالإشمام:

قال عنه الداني هو: ((ضمّك شفتيك بعد سكون الحرف أصلًا، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأَنَّهُ لرؤية العين لا غير؛ إذ هو إيماء بالعوض إلى الحركة)) [٢٥]، وعرفه شُعلة[٢٦] بقولهِ: ((الإشمام أَنْ تُطبق الشفة وتضُمَّها بعدما سكّنت الحرف المتحرك، ولا صوت عند الإشمام؛ فيكون ضعيفًا، بل هو إشارة إلى الحركة من غير تصويت))[٢٧].

يتضح أَنَّ الإشمام هو إشارة الشفتين إلى الصائت المحذوف، ويكون في الضمة فقط، ولا يكون في غيرها؛ لأَنَّ إشارة الشفتين بالضمة واضحة إلى الناظر؛ قال الداني: ((ويُستعمل فيما يُعالج بالشفتين من الحركات، وهو الرفع والضم لا غير))[٢٨].

ولم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة؛ ((لأَنَّ الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الضم؛ فلا يمكن الإشارة لموضعهما؛ فالإشمام في النّصب والجرّ لا آلة لَهُ))[٢٩].

مواضع المنع في الوقف:

وردت موانع تخصّ هيئات النطق المذكورة آنفًا، وسأتحدث عنها من خلال ما يأتي:

١. منع الوقف في وسط الكلمة وعلى الحركة في نهاية الكلمة والحركة العارضة:

تكلم علماء التجويد على بعض مواقع الوقف، منها: الوقف في وسط الكلمة، فقد قال المرعشي(ت١١٥٠هـ)عن الوقف: ((ولا يأتي في وسط الكلمة؛ أي يُكرهُ ذلك)) [٣٠]؛ لما لَهُ من اختلال في المعنى؛ لأَنَّ ((الوقف ليس مجرد إسكان الحرف، وإلّا لم يكن الرَّوم وقفًا، وكان لفظ مَنْ في مَنْ زيد موقوفًا عليه مع وصلك إياه بزيد))[٣١]؛ لأَنَّ وسط الكلمة ليس

محلًا للاستراحة؛ فأصل الوقف ((للاستراحة، ومحل تخفيف الأواخر؛ لأَنَّ الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها))[٣٢]؛ مِمَّا كانَ سببًا في منع الوقف في وسط الكلمة.

وكذلك يمنع الوقف على الحركة بتمامها؛ لأَنَّهُ منافٍ لمبدأ الوقف؛ فقط منع ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ذلك في مقدمته قائلًا[٣٣]:

وحَـــاذِرِ الوقـــف بكُـــلِّ الحَرَكـــهْ إلَّا إذا رُمـــت فَـــبَعْضُ الحَرَكـــهْ

وتحذيره منعٌ من حقيقته؛ فقد ذكر الداني أَنَّ الأصل ((أَنْ يُوقف على الكلم المتحرك في الوصل إذا كانَت حركاتهن إعرابًا أو بناءً بالسكون؛ لأَنَّ الوقف ضد الوصل؛ وَلأَنَّ معنى الوقف أن يوقف عن الحركة؛ أي تُترك، كما يُقال: وقفت عن كلامك؛ أي تركته)) [٣٤].

والأصل أَنَّ العربيّة لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك[٣٥]، وليس من عادة القُرّاء أَنْ يقفوا على متحرك[٣٦]؛ لثقل النطق بالحركة في آخر اللفظة فاختير الإسكان؛ لخفته[٣٧].

قال ابن الجزري: ((سُمي الوقف وقفًا لأَنَّهُ ترك الحركة؛ فهو مأخوذ من قولهم: وقفت عن كذا إذا لم تأتِ به، وإِنَّما كانَ الأصل فيه السكون؛ لأَنَّ الوقف يقتضي السكون، والابتداء يقتضي الحركة؛ فجعل لكُلّ منهما ما يناسبه؛ فخصّ الابتداء بالحركة؛ لتعذر الابتداء بالسكون، ولما كانَ الوقف محل الاستراحة ناسبه لخفته))[٣٨].

أَمّا الحركة العارضة فيراد بها حركة التقاء الساكنين، كما في قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[٣٩]، وكذلك حركة الهمزة التي تُنقل إلى الساكن الذي يسبقها[٤٠]، كما في قراءة ورش[٤١]:﴿وَقَالَتۡ أُوْلَىٰهُمۡ﴾[٤٢]؛ فقد منع علماء العربيّة والتجويد الوقف عليها، وقد عَدَّ ملا علي القاري(ت١٠١٤هـ)الوقف عليها خطأ في المبنى[٤٣]؛ لأَنَّ الحركة العارضة جاءت من أَجل التخلص من نطق الساكنين عند اتصالهما في وصل الكلام؛ فإذا وقف واقف عليه الرجوع إلى السكون، ولا يقف على نهاية الكلمة بالحركة التي فصلت بين الساكنين[٤٤].

يتضح أَنَّ الحركة العارضة كما سمّاها علماء العربيّة والتجويد يمتنع تحقيقها في الوقف؛ لأَنَّها أتت من أَجل التخلص من التقاء الساكنين، وتصحيح النظام المقطعي الذي يثقل تتابعه؛ بسبب فقدان قمم مقطعين في وصل الكلام؛ فإذا وُقِف اختفت تلك الحركة وأصبح السكون دلالة على الصوت المحذوف.

٢. المنع في الرَّوم والإشمام:

وردت موانع في الرَّوم والإشمام، وقد جعلها الشيخ عثمان سليمان مراد (ت١٩٥٠م) في أبيات شعرية[٤٥] هي:

وامنـــع لوجـــه الـــرَّوم والإشـــمام فـــي خمســـةٍ تأتيـــكَ فـــي التّمـــامِ

فـي النّصـب ميمُ الجمـعِ طَـارِي الشّـكْلِ هـــاءٍ مؤنـــث سُـــكون أصـــليْ

والخُلْـفُ فـي هـاء الضَّـمير بَعْـدَ يـا أو واوٍ أم ضـــمٍّ وكســـر رُويـــا

١. منع الرَّوم والإشمام في ميم الجمع:

ميم الجمع هي: ميم زائدة في بُنية الكلمة، تدلّ على جمع المذكرين، وتكون ساكنة في الوصل، وهو الأكثر في الاستعمال[٤٦].

وقد تحرك في الوصل؛ فتوصل بواو، أو ياء؛ فتكون[٤٧] (عليهُمو)، و(عليهمي)، وزيادة الواو عليها لغة قريش، والحجاز، وفصحاء اليمن[٤٨]، وقد كانَ ابن كثير يأخذ بهذه اللّغة؛ فيصل الميم بواو سواء كانت الهاء مكسورة أو مضمومة[٤٩].

وقد منع أَغلب علماء العربيّة والتجويد الرَّوم والإشمام في ميم الجمع ساكنة كانت أم موصولة بواو، من ذلك ما قال أبو جعفر ابن الباذش: ((ولا تجوز الإشارة إلى ميم الجمع الموصولة بواو، نحو: ﴿أنعمت عليهمو﴾[الفاتحة:٧]، و {عليهمُو ءأنذرتهم} [البقرة:٦]؛ لأَنَّ الميم إنَّما تستعمل عند ذهاب الواو ساكنة))[٥٠].

وقد علّل شُعلة (ت٦٥٦هـ) المنع بقولهِ: ((لأَنَّ الميم ساكن، والتحريك إنَّما يكون لأجل الصلة عند من وصلها؛ ولهذا سكن الميم إذا ترك الصلة في الوقف))[٥١].

وقد جزم الرضي الاستراباذي عن منعها بقولهِ: ((ولم أرَ أحدًا لا من القُرّاء ولا من النّحاة ذكر أَنَّهُ يجوز الرَّوم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة؛ بل كُلّهم منعوهما مطلقًا))[٥٢].

يتضح أَنَّ الرَّوم والإشمام يمتنعان في ميم الجمع؛ فإذا كانت ساكنة فقد جاء على أصل الوقف فلا روم ولا إشمام فيه، وإنْ وُصِل بواو فيمتنع فيه أيضًا.

وقد خالف مكي القيسي جمهور علماء العربيّة؛ إذ يرى جواز الرَّوم والإشمام في ميم الجمع المضمومة لغير التقاء ساكنين؛ فالواو فيها حرف كسائر الحروف المتحركة؛ فقد قال:

((فمن كانَ مذهبه فيها في الوصل الضم وجب عليه أَنْ يروم أو يُشِم في الوقف، وأيضًا فإنَّ الرَّوم والإشمام إذا دخلا الكلام ليُبيّن بهما ما كانت حركة الحرف الموقوف عليه من الوصل؛ فذلك واجب في الميم؛ لأَنَّ بالرَّوم والإشمام يُعلم أَنَّها كانت في الوصل مضمومة... وليست صلتها بواو بمانع من الرَّوم والإشمام فيها)) (٥٣).

وقد نقل أبو جعفر ابن الباذش عن أبيه قوله: ((قال لي أبي رضي الله عنه: بل من يجيز الرَّوم والإشمام في ميم الجمع هو المفارق للنص))(٥٤)، ويريد بـ(النص) نص سيبويه، الذي منع فيه توالى المتحركات؛ فقد قال سيبويه: ((وأسكنوا الميم؛ لأَنَّهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أَنْ يَدَعوا بعد الميم شيئًا منهما؛ إذ كانتا تحذفان استثقالًا فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهنَّ ساكن، نحو: رُسُلُكُمُو، وهم يكرهون هذا؛ ألا ترى أَنَّهُ ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحركة كُلّهُ)) (٥٥).

وترى الباحثة أَنَّ منع الرَّوم والإشمام متأصل في ميم الجمع؛ لصعوبة توالي المتحركات في مقاطع متشابهة؛ مِمَّا يكون سببًا ثقيلًا في النطق، وقد فطن القُرّاء من أهل الأداء والضبط لهذا الثقل في القراءة؛ فمنعوه.

٢. منع الرَّوم والإشمام في هاء التأنيث وهاء الضمير:

هاء التأنيث هي: هاء تلحق أواخر بعض الأسماء؛ للدلالة على تأنيثها، وقد تكون مع جموع التكسير، وقد تلحق بعض الأسماء للمبالغة، مثل: خديجة، وقضاة، ونسَّابة(٥٦).

وهاء التأنيث تكون في التعاملات الصوتية هاء عند الوقوف، وعند الوصل تكون تاء(٥٧).

وقد ورد منع الرَّوم والإشمام فيها؛ قال الداني: ((وكذلك هاء التأنيث لا تُرام ولا تُشم؛ لكونها ساكنة، ولاحظ لها في الحركة)) (٥٨).

وقد ذكر القرطبي(ت٤٦١هـ) المنع أيضًا في تاء التأنيث؛ لأَنَّها في الوقف تكون هاء، والهاء لا يكون فيها رومًا أو إشمامًا(٥٩).

وهي ممنوعة عن أبي جعفر ابن الباذش أيضًا؛ فقد قال: ((ولا تجوز الإشارة في الهاء المبدلة في الوقف تاء التأنيث، نحو: (نِعمَه، وجُنّه، ورَحْمه، وربْوَه)، وشبهه؛ لأَنَّ هذه الهاء تُبدل في الوقف دون غيره، والسكون لازم للوقف؛ فهي غير متحركة البتّة))[٦٠].

وقد ذكر منعها جمع من علماء العربيّة والتجويد، ويبدو أَنَّهم متفقون على منع الرَّوم والإشمام فيها[٦١]، وقد فرّق شعلة بين تاء التأنيث في الوصل وبين هاء التأنيث في الوقف؛ فقد منع تاء التأنيث أَنْ تكون في الوقف هاء، وعلل ذلك أَنَّ ((الحركات إِنَّما كانت للتاء في الوصل، والتاء قد زالت)) [٦٢].

وإذا وقف عليها بالتاء في قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة[٦٣]، كما في (رحمت، شجرت،...) فيجوز فيها الرَّوم والإشمام؛ لظهور الحركة على التاء، ولكن في ذلك ثقل على اللسان؛ لصعوبة الوقف على المتحرك؛ لذا فقد آثرَ جمهور القُرّاء الوقف عليها بالهاء[٦٤].

ويبدو أَنَّ هناك فرقًا بين التاء والهاء؛ فالتاء قد تظهر الحركة عليها؛ فتُرَام وتُشم بضوابطهما؛ ولكنَّ الهاء لا تظهر عليها الحركة؛ فيمنع فيها الرَّوم والإشمام.

أَمّا هاء الضمير فهي زائدة على البنية يُكنى بها المفرد المذكر الغائب[٦٥]، وتسمى بـ(هاء الكناية)، والأصل فيها أَنْ تكون مضمومة، ويجوز أَنْ تكسر إذا سبقت بياء، نحو (يَكرمُهُ)، و(لديْهِ)، وفي لغة الحجاز يقولون: (يكرمهو، ولديهمو) بالضم[٦٦].

ورد منع الرَّوم والإشمام فيها؛ فقد ذكر مكي القيسي أَنَّ الوقف عليها بالسكون بلا روم إذا كانت مضمومة وتليها ضمة أو واو، وإذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء.

أَمّا إذا سبقت الهاء فتحة أو حرف ساكن غير الحاء والواو فيجوز الرَّوم والإشمام فيها[٦٧].

وقد نقلت المصادر جواز الرَّوم والإشمام فيها على مذهب النّحاس(ت٣٣٨هـ)[٦٨]، وقد أيّدَ أبو جعفر ابن الباذش جواز الرَّوم والإشمام فيها عندما قرن الحديث عنها مع ميم الجمع، مستدلًا عليها بنص سيبويه المذكور آنفًا في ميم الجمع[٦٩]؛ فقد قال أبو جعفر:((فجمع سيبويه بهذا الكلام حكم الميم وهاء الكناية، وانبنى على ذلك جوز الرَّوم والإشمام فيها الهاء))[٧٠].

ويبدو أَنَّ هناك خلافًا بين القُرّاء والنحويين؛ فقد أجاز النّحاس وتبعه أبو جعفر ابن الباذش، ومنعه أَغلب القُرّاء؛ بل نصت كتب التجويد أَنَّهُ ليس بمذهب للقُرّاء(٧١).

فقد ذكر شُعلة الخلاف، مرجحًا المنع إِلَّا المسبوقة بالفتح؛ فقد قال: ((أبى قومٌ من أهل الأداء الرَّوم والإشمام في هاء الضمير المضموم الذي قبله ضمة، نحو: ﴿ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٣]، أو أمُّ الضمة وهي الواو، نحو: ﴿صَلَبُوهُ﴾ [النساء:١٥٧]،... وذلك لخفاء الهاء وتحرّكها بحركة ما قبلها موقوف عليه، بخلاف هاء الضمير المفتوح ما قبلها، نحو: ﴿وَقَدَّرَهُۥ﴾ [يونس:٥]، فإِنَّهُ يجوز الرَّوم والإشمام فيها؛ وفاقًا لاختلاف الحركات))(٧٢).

وقد بحث الشاطبي (ت٧٩٠هـ) في أصل المسألة، وبسط القول فيها؛ فقال: ((إِنَّ ما قاله القُرَّاء من إلزام الإسكان لَهُ وجه؛ وذلك أَنَّ العلّة التي لأجلها منع سيبويه الإشارة في ميم الجمع من استثقال توالي الكسرات أو الضمات، وتوالي المتحركات موجود هنا؛ لأجل ذلك كانَ مَن منع هنا مجيزًا فيما إذا لم يكن قبل هاء الضم إِلَّا فتحة، كقولك (أكرمَهُ) لفقد الاستثقال الموجود في مسألتنا؛ فما قاله سيبويه في وجه المنع يصح أَنْ يكون مستندًا في المنع هنا، وهذا التوجيه تلقيته من بعض أصحابنا المحققين)) (٧٣).

ونص سيبويه لم يتحدث فيه عن هاء الضمير، أو هاء الكناية؛ بل كانَ يتحدث فيه عن ثقل توالي المتحركات على اللسان.

وفي حقيقة الأمر أَنَّ الهاء المذكورة آنفًا (هاء التأنيث، وهاء الضمير) صوت ضعيف؛ لما فيه من الخفاء؛ فقد قال عنها السّيرافيّ: ((إِنَّ الهاء لا يُعتد بها، وكأَنَّها ليست في الكلام))(٧٤).

وبسبب خفائها يُستثقل روم الحركة معها، أو إشمامها، في كلتا الهائين، وهذا ما عبّرَ عنه ملا علي القاري بقولهِ: ((ووجه المنع استثقال الخروج من الثقيل إلى مثله، والإشارة إليه في موضع الاستراحة))[٧٥].

٣ . منع الروم والإشمام في الحركة العارضة

وكذلك تمتنع الحركة العارضة في الرَّوم والإشمام عند القُرّاء جميعهم؛ فلا يؤتى شيء منهما[٧٦]؛ قال الداني: ((واعلم أَنَّ الرَّوم والإشمام غير جائزين في الحركة العارضة سواء كانت همزة أو كانت للساكنين)) [٧٧].

وقد نقل المنع أيضًا أبو جعفر ابن الباذش(ت٥٤٠هـ) في (باب ما لا يجوز فيه الإشارة) فقد قال: ((لا تجوز الإشارة في الحركة العارضة، وهي حركة التقاء الساكنين... وكذلك حركة الهمزة المنقولة إلى ساكن قبلها في كلمة أُخرى)) [٧٨].

وقد علّل الرضي الاستراباذي منع الرَّوم والإشمام في الحركة العارضة بقولهِ: ((والعارض لا يرام ولا يُشمم، كما في قوله تعالى: ﴿يَشَآءُ ٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن﴾[٧٩]، و﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ﴾[٨٠]؛ لأَنَّ الرَّوم والإشمام إنَّما يكونان للحركة المقدرة في الوقف، والحركة العارضة للساكنين إلَّا في الوصل فإذا لم تقدر في الوقف فكيف يُنبّه عليها؟))[٨١].

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

١. أهمية ظاهرة المنع في الدراسة الصوتية بوصفها مخرجًا للتخلص مما كان ثقيلا ومتعذرا على اللسان.

٢. وجد البحث أنَّ هناك خلافًا بين النحويين والقُرَّاء في الرَّوم، فعند النحويين يكون في الحركات الثلاث بينما يكون عند القرَّاء في الضمة والكسرة ولا يكون في الفتحة لخفتها.

٣. منع الرَّوم والإشمام في ميم الجمع لصعوبة توالي المتحركات في مقاطع متشابهة؛ مِمَّا يكون سببًا ثقيلًا في النطق، وقد فطن القُرّاء من أهل الأداء والضبط لهذا الثقل في القراءة؛ فمنعوه.

٤. قد يكون المنع سببا في الحفاظ على الطبيعة الفونيمية للصوت، فعلى سبيل المثال لا يُوقف على هاء التأنيث وهاء الضمير لا بالرَّوم ولا بالإشمام؛ لأنّ الهاء صوت ضعيف والوقف عليه يؤدي إلى خفائه وفقدانه، فكان منع الوقف أولى، وقد تمثل بإظهار الحركة.

Abstract

Obstruction phenomenon in stoppage

Un extracted paper from a dissertation

Keywords: sound, obstruction, stoppage

By:

Prof.Othman Rahman Hameed(Ph.D) Hanan Mahmoud Hussein

Obstruction is an acoustic phenomenon found in most of the phonological studies. The voices of the voices and voices of the past and present have denied some of the phonological issues due to the violation of rules, or to unfeasibility, one of which is obstruction in stoppage. The stoppage is abstained in the some places, especially in the middle of the word and with two consonants.

الهوامش

(١) ينظر: الصحاح، مادة منع: ١٢٨٧/٣.

(٢) ينظر: العين، مادة منع: ١٦٢/٢، وتهذيب اللّغة، مادة منع: ١٤/٣.

(٣) لسان العرب، مادة منع: ٣٤٣/٨.

(٤) تاج العروس، مادة منع: ٢١٨/٢٢.

(٥) ينظر: تكملة المعاجم العربيّة، مادة منع: ١٠/ ١٢٠-١٢١.

(٦) شرح الشافية لركن الدِّين: ٥٢٣/١.

(٧) شرح المكودي: ٣٥٤.

(٨) الطرازات المعلمة: ١٩٦.

(٩) ينظر: النشر: ٢٢٤/١.

(١٠) المدخل إلى علم أصوات العربيّة: ٢٦٣.

(١١) الإقناع: ٥٠٤/١.

(١٢) شرح المفصل: ٢٠٩/٥.

(١٣) شرح الشافية: ٢٧٢/٢-٢٧٣.

(١٤) مرشد القارئ: ٧٨.

(١٥) المصد نفسه: ٧٨-٧٩.

(١٦) المصدر نفسه: ٧٩-٨٠.

(١٧) التحديد: ١٦٩، وينظر: شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري: ٦٣٨.

(١٨) الإقناع: ٥٠٤/١.

(١٩) شرح المفصل: ٢٠٩/٥.

(٢٠) الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٢/١.

(٢١) التحديد: ١٦٩، وينظر: شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري: ٦٣٩.

(٢٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١٧١/٤، وينظر: المفصل: ٢١٠/٥، وينظر: المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري: ٦٣٩.

(٢٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٧١/٤.

(٢٤) شرح الشافية: ٢٧٥/٢.

(٢٥) التيسير: ٥٨.

(٢٦) وهو أبو عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن الموصلي الحنبلي المعروف بـ(شعلة) (ت٦٥٦هـ).

(٢٧) كنز المعاني: ٣٢/١.

(٢٨) التحديد: ١٧٠.

(٢٩) الإقناع: ٥٠٥/١.

(٣٠) جهد المقل: ٢٤٧.

(٣١) شرح الشافية للرضي: ٢٧١/٢.

(٣٢) المصدر نفسه: ٢٧٤/٢.

(٣٣) ينظر: منظومة المقدمة: ١١.

(٣٤) التحديد: ١٦٩.

(٣٥) ينظر: جمهرة اللّغة (المقدمة): ٤٥/١.

(٣٦) ينظر: التذكرة: ١٧٥.

(٣٧) ينظر: كنز المعاني: ٦٢٩/١.

(٣٨) شرح طيبة النشر: ١٤١.

(٣٩) البقرة: ١٦.

(٤٠) ينظر: الإقناع: ٥٢٨/١.

(٤١) إبراز المعاني: ١٥٥.

(٤٢) الأعراف: ٣٩.

(٤٣) ينظر: المنح الفكرية: ٢٦٧.

(٤٤) ينظر: الشمعة المضيئة: ٢١١/١.

(٤٥) ينظر: الوافي في شرح السلسبيل: ٤٦.

(٤٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٨/٢.

(٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٨/٢.

(٤٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٢١/٢.

(٤٩) ينظر: السبعة في القراءات: ١٠٨.

(٥٠) ينظر: الاقناع:٥٣١/١.

(٥١) كنز المعاني: ٦٣٦/١.

(٥٢) شرح الشافية للرضي: ٢٧٦/٢.

(٥٣) الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٨/١.

(٥٤) الإقناع: /٥٣١.

(٥٥) كتاب سيبويه: ١٩٢/٤.

(٥٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٣٨٣/٤.

(٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٤/١.

(٥٨) التيسير: ٥٩.

(٥٩) ينظر: الموضح: ٢٠٨.

(٦٠) الإقناع: ٥٣٠/١.

(٦١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٦/٢، والمنح الفكرية: ٣١٨.

(٦٢) كنز المعاني: ٦٣٥/١.

(٦٣) ينظر: التيسير: ٦٠.

(٦٤) ينظر: تنبيه الغافلين: ١٤٣.

(٦٥) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية: ٦٨، وجامع الدروس العربيّة: ١٢٧/٢.

(٦٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٦٧/٥.

(٦٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٧/١.

(٦٨) لم أجد هذا الرأي في مؤلفات النّحاس فيما اطلعت عليه. ينظر: الإقناع: ٥٣٢/١، والمقاصد الشافية: ٤٥/٨.

(٦٩) ينظر: ص٩ البحث.

(٧٠) الإقناع: ٥٣٢/١.

(٧١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٢/١، والمقاصد الشافية: ٤٥/٨.

(٧٢) كنز المعاني: ٦٣٨/١.

(٧٣) المقاصد الشافية: ٤٦/٨-٤٧.

(٧٤) شرح كتاب سيبويه: ٥٠١/٤، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٧/١.

(٧٥) المنح الفكرية: ٣٢٠.

(٧٦) ينظر: التيسير: ٥٨.

(٧٧) جامع البيان: ٨٣٢/٢.

(٧٨) الإقناع: ٥٢٨/١.
(٧٩) الأنعام: ٣٩.
(٨٠) الأنعام: ١٠.
(٨١) شرح الشافية: ٢٧٨/٢-٢٧٩.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

i. إبراز المعاني في حرز الأماني في القراءات السبع للأمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ)، عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلميّة، د.ت.
ii. ارتشاف الضرب في لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
iii. الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٤٠٣هـ.
iv. تاج العروس من جواهر القاموس، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالرزاق مرتضى الزَبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
v. التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان، الأردن، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
vi. تكملة المعاجم العربيّة، رينهارت بيتر آن دُوزي (ت١٣٠٠هـ)، نقله للعربية وعلق عليه: مُحَمَّد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ٢٠٠٠م.
vii. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عَمَّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، علي بن مُحَمَّد الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، د.ت.
viii. تهذيب اللّغة، مُحَمَّد بن أحمد الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ٢٠٠١م.
ix. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، ط٢، دار الكتاب العربيّ، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

x. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ط١، جامعة الشارقة، الإمارات، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
xi. جامع الدروس العربيّة، مصطفى بن مُحَمَّد بن سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
xii. جمهرة اللّغة، مُحَمَّد بن الحسن الأزدي ابن دريد (ت٣٢١هـ)، ط١، دار صادر، بيروت، ١٣٤٤هـ.
xiii. جهد المقل، مُحَمَّد بن أبي بكر المرعشي (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: د. سالم قدوري الحمد، ط٢، دار عمار، الأردن، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
xiv. السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت.
xv. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدِّين مُحَمَّد بن الحبيب الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن وآخرون، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
xvi. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن مُحَمَّد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي ركن الدِّين (ت٧١٥هـ)، تحقيق: عبدالمقصود مُحَمَّد عبدالمقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدّينية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٤م.
xvii. شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة،ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
xviii. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ٢٠٠٨م.
xix. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.\
xx. شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري الحمد، ط٢، دار الغوثاني للدراسات القُرآنية، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.
xxi. شرح المكودي على الألفية في علميّ النحو والصرف للإمام جمال الدِّين مُحَمَّد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، أبو زيد عبدالرحمن بن علي المكودي

(ت٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

xxii. الشمعة المضيئة بنشر قراءات السبع المرضية، أبو السعد زين الدِّين منصور الطبلاوي (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، ط١، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

xxiii. الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، لبن، ١٤٠٧هـ/١٩٧م.

xxiv. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، عبدالدائم الأزهري (ت٧٠هـ)، تحقيق: د. نزار خورشيد عقراوي، ط١، دار عمار، عمان، الأردن، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

xxv. العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

xxvi. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: د. عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٢م.

xxvii. الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدِّين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

xxviii. كنز المعاني في شرح حرز الأماني، أبو عبدالله مُحَمَّد بن أحمد الموصلي المعروف بـ(شعلة) (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد إبراهيم المشهداني، ط١، دار الغوثاني للدراسات القُرآنية، سوريا، ودرا البركة، سوريا، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

xxix. لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم جمال الدِّين ابن منظور (٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

xxx. المدخل إلى علم أصوات العربيّة، د. غانم قدوري الحمد، مطبعة المجمع العلميّ، بغداد، العراق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

xxxi. مرشد القارئ إلى تحقيق معامل المقارئ، ابن الطحّان السُّماني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مكتبة الصحابة، الإمارات، مكتبة التابعين، القاهرة، ٢٠٠٧م.

xxxii. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

xxxiii. المقاصد في شرح الخلاصة الشافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

xxxiv. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: أسامة عطايا، ط٢، دار الغوثاني للدارسات القُرآنية، دمشق، سوريا، ١٤٣هـ/٢٠١٢م.

xxxv. منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القُرآن أَنْ يعلمه، ابن الجزري، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط٤، دار نور المكتبات، السعودية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

xxxvi. الموضح في التجويد، عبدالوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، الأردن، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

xxxvii. النشر في القراءات العشر، أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مراجعة: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

xxxviii. الوافي في شرح السلسبيل الشافي في علم التجويد، عثمان سليمان مراد، تحقيق: توفيق أحمد حمارشة وَمُحَمَّد خالد منصور، ط١، دار عمار، الأردن، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

xxxix. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبدالفتاح عبدالغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، ط٤، مكتبة السوادي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.